

الإحصاءات: ارتفاع عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة بنسبة 5.4%

خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026

ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية بنسبة 13% خلال الأشهر الخمسة الأولى

من عام 2026

شكلت المساحات المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 56.3% خلال

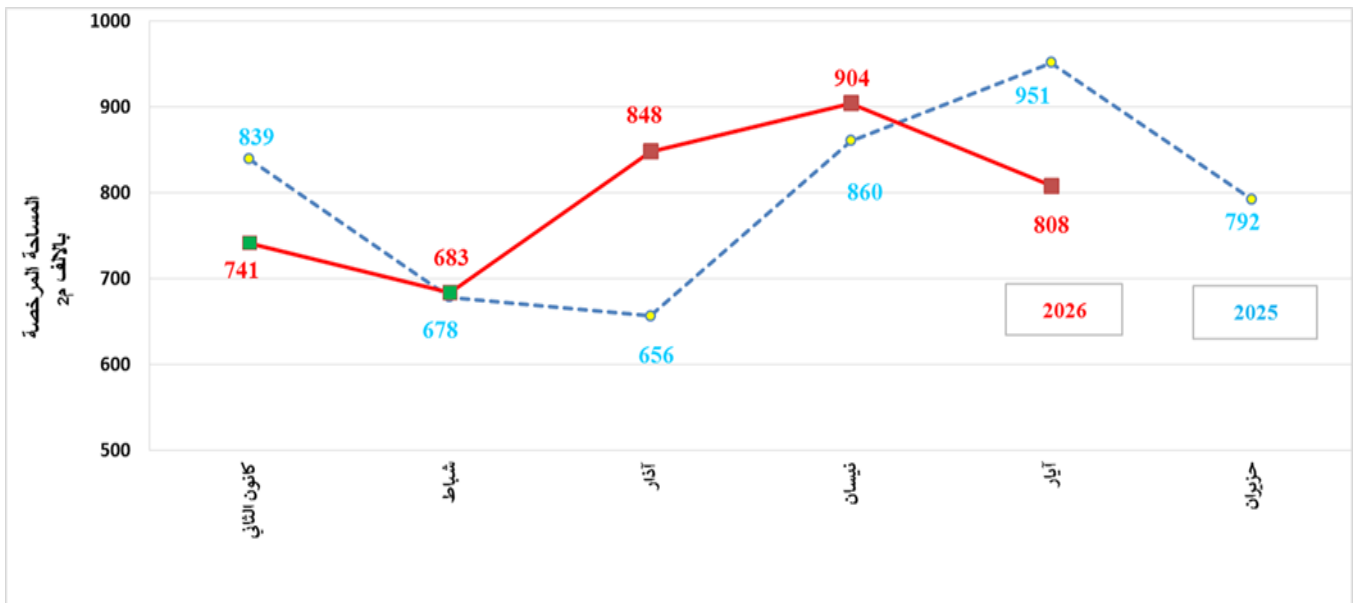
الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 حيث بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة 10,104 رخصة، مقارنة مع 9,585 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 5.4%. وبلغ مجموع مساحات الأبنية التي تم ترخيصها خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 ما مساحته 3.985 مليون م²، مقارنة مع 3.983 مليون م² لنفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 0.1%.

وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 3.373 مليون م² خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 مقارنة مع 2.981 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 13%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية 612 ألف م²، مقارنة مع 1.002 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (39%). وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 85% من إجمالي المساحات المرخصة و 15% للأغراض غير السكنية.

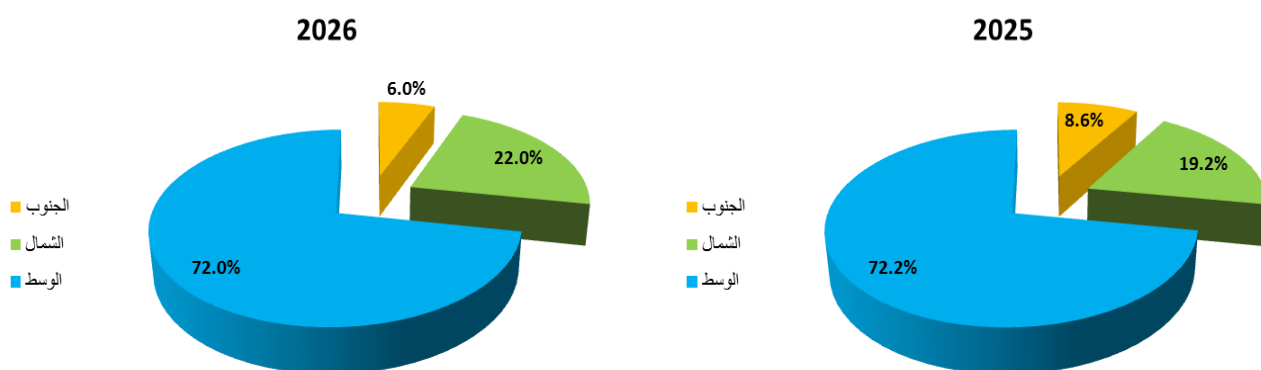
الشكل (1) : مساحة الأبنية المرخصة الشهرية خلال

عامي 2025 و 2026 (بالألف متر مربع)



مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 72% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، بانخفاض (0.03) نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2025، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 22% بارتفاع 14.6 نقطة مئوية، وإقليم الجنوب ما نسبته 6% بانخفاض (30) نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2025.

الشكل (2) : التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال الأشهر الخمسة الأولى من عامي 2025 و 2026

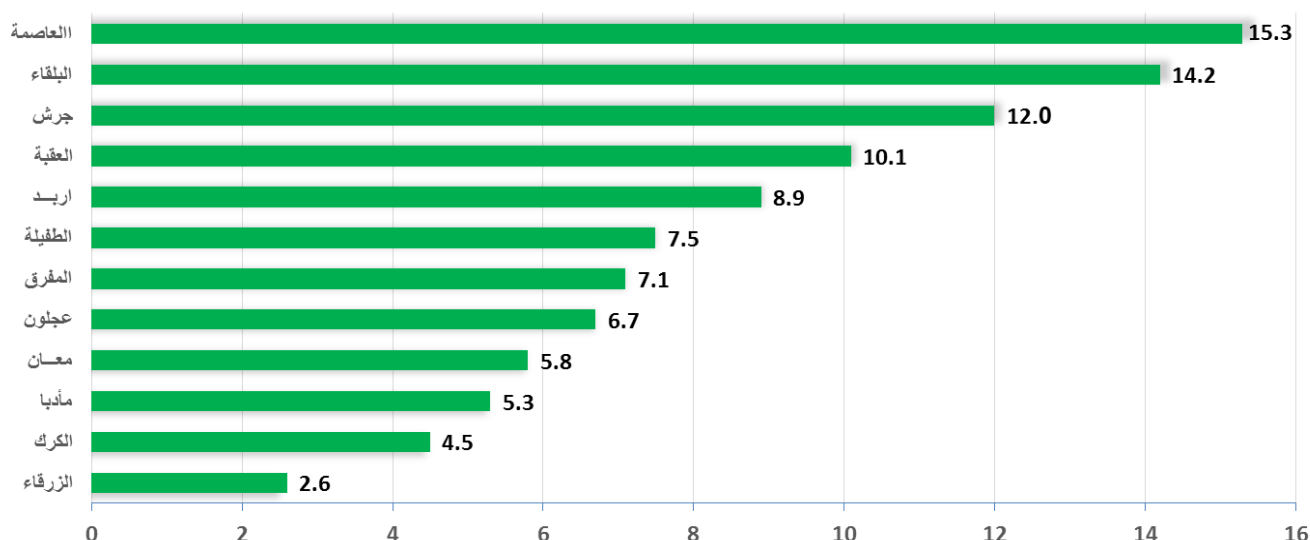


أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات وعدد السكان، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 15.3%، وبمساحة مقدارها 0.407 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة الزرقاء أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 2.6%، وبمساحة مقدارها 0.069 م² لكل فرد.

جدول (1) : حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 حسب المحافظة

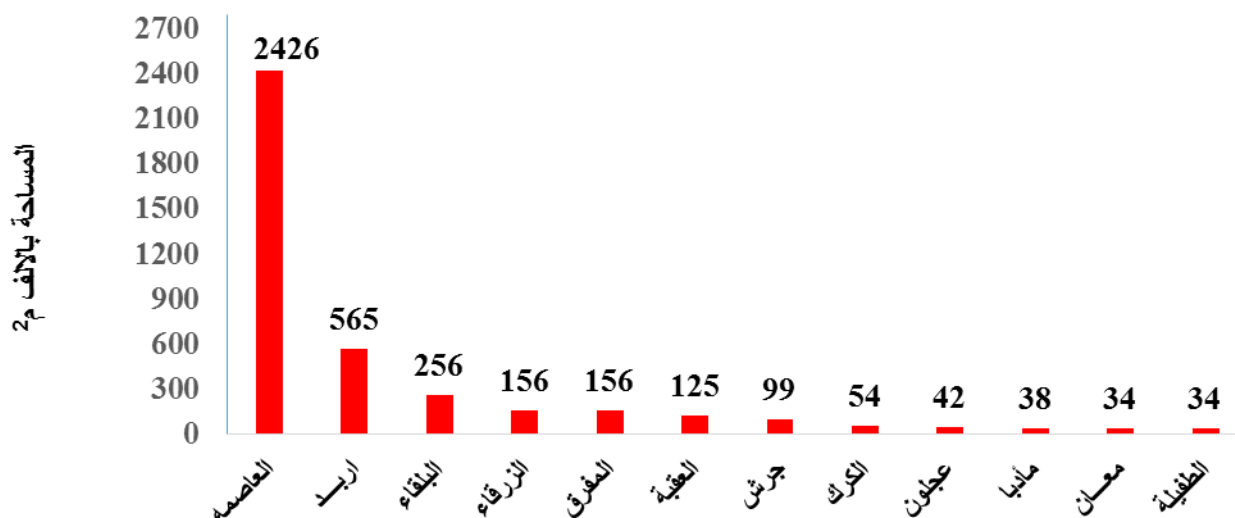
المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م ²)	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م ²)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	5,004,600	2,037,286	0.407	15.3
البلقاء	614,000	231,263	0.377	14.2
جرش	296,000	94,405	0.319	12.0
العقبة	250,900	67,316	0.268	10.1
اربيد	2,210,500	521,532	0.236	8.9
الطفيلة	120,300	23,977	0.199	7.5
المفرق	686,800	128,678	0.187	7.1
عجلون	219,900	39,225	0.178	6.7
معان	197,900	30,566	0.154	5.8
مأدبا	236,200	33,032	0.140	5.3
الكرك	395,400	47,448	0.120	4.5
الزرقاء	1,704,500	118,431	0.069	2.6
المجموع	11,937,000	3,373,159	0.283	100

الشكل (3) : التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 56.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 43.7%. المبنى القائم هو المشيد منذ سنوات بدون ترخيص وتم اصدار الرخصة خلال الشهر الذي تم جمع البيانات فيه، اما الإضافة إلى مبنى قائم فهو اصدار رخصة لإنشاء إضافة جديدة على مبنى موجود ومرخص، وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 2.242 مليون م²، مقابل نحو 2.606 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (14%).

الشكل (4) : مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إكمالها.